



البنك المركزي الأردني
تقرير المسؤولية المجتمعية
نحو التنمية المستدامة

٢٠١٦-٢٠١٥

الفهرس

6	نشأة البنك المركزي الأردني – أهدافه وطبيعة أعماله
9	محاور التنمية المستدامة
10	دور البنك المركزي الأردني في تحقيق التنمية المستدامة
11	خطة عمل التنمية الاقتصادية في البنك المركزي الأردني
12	التقدم المجتمعي
13	النشاطات التي تم تنفيذها ضمن محور المجتمع الخارجي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦
13	أولاً: التطوير والتعلم المستمر ونشر المعرفة المالية والمصرفية:
16	ثانياً: دعم السياحة:
17	ثالثاً: تقديم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني:
18	رابعاً: التعاون في المجال الصحي
19	خامساً: الاستجابة لمتطلبات طارئة ومستجدة
20	حماية حقوق الملكية الفكرية في البنك المركزي
22	النشاطات التي تم تنفيذها ضمن محور المجتمع الداخلي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦
22	العدالة في التعامل وتوطيد العلاقات بين الموظفين
25	التدريب والتمكين
28	مكان العمل:
30	رفاه العاملين:
33	الحفاظ على البيئة



كلمة معالي المحافظ

إن قيام المؤسسات على اختلاف مواقعها وأهدافها في المجتمع بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات وتحقيق رسالتها الاجتماعية، وسد احتياجاتها التنموية، وهنا لا بد من التأكيد على أن المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات هي مسؤولية كل شخص يعمل فيها. والمسؤولية الاجتماعية تبدأ من الالتزام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تقوم عليها المؤسسة ثم الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع.

لقد كانت المسؤولية الاجتماعية، ولا زالت تمثل المنطلق الاستراتيجي لأنشطة المنظمات والمؤسسات العاملة في المجتمعات المتطورة، حيث أصبح هاجس العديد من المؤسسات يتجه نحو مسؤوليته في خدمة المجتمع باعتبار أن هذه المسؤولية أصبحت ركيزة أساسية في التنافس القائم بين مختلف مؤسسات المجتمع، والتي تفضي في الغالب إلى إقامة مشاريع خيرية تنموية واجتماعية، وبالتالي لم تعد النظرة التقليدية للمؤسسات على أنها وحدة إنتاج ذات طابع اقتصادي فقط وإنما أصبحت النظرة إلى هذه المؤسسات على أنها مفتاح الحل للعديد من الآفات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة وتلوث البيئة وغيرها، ومما لا شك فيه أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت تعد حجر الزاوية وأداة مهمة للتخفيف من هذه الآفات والحد من جموحها في المجتمعات.

إن المسؤولية الاجتماعية للبنك المركزي تتطلب المساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى دخل الأفراد والمحافظة على القوة الشرائية لدخولهم ومدخراتهم من خلال توفير التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية ومبادرات تدعم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمة الأفراد والأسر المنتجة. وفي هذا الإطار، قام البنك المركزي الأردني خلال العامين الماضيين بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية بحشد التمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بأجال وأسعار فائدة مناسبة، الأمر الذي سيساهم حتما في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر.

من ناحية أخرى، أطلق البنك المركزي الأردني مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع، من بينها: التعليم المالي المجتمعي في المدارس والجامعات ومؤسسات

التعليم العالي، ووسائل الإعلام، والمرأة والمجتمعات الريفية، والتعليم المالي الإلكتروني، ومجالات أخرى عديدة، وذلك ضمن إدراك البنك المركزي لأهمية التعليم والثقافة المالية في حماية المستهلك.

إضافة إلى ما سبق، قام البنك المركزي خلال العامين الماضيين بالعديد من المبادرات الاجتماعية والإنسانية لخدمة المجتمع منها على سبيل المثال: الاستمرار في تدريب طلبة الجامعات من مختلف محافظات المملكة على أعمال البنك، المشاركة في برنامج إنجاز، الاستمرار في احتضان صندوق الحسين للإبداع والتفوق، ودعم معهد الدراسات المصرفية، بالإضافة إلى حملات التبرع للجمعيات الخيرية، وتقديم طرود الخير والحقائب المدرسية، والمساهمة في إصلاح بعض المدارس الحكومية وحملات التبرع بالدم، وقد كان لهذه المبادرات أثر كبير ولموس في دعم مؤسسات المجتمع المحلي.

أما على صعيد المجتمع الداخلي للبنك المركزي، فقد استمر البنك في القيام بمسؤولياته تجاه كافة موظفيه ومستخدميه من خلال مواصلة تنفيذه خطط وبرامج التدريب والتطوير، وتقديم الرعاية الصحية وقروض الإسكان، وتحسين بيئة العمل، وتحفيز العناصر البشرية المتميزة بهدف دفعها للمزيد من الإنجاز والتفوق. ولتعزيز أواصر التعاون بين مختلف كوادر البنك المركزي قام البنك بالعديد من الأنشطة الترفيهية كالرحلات الجماعية والأنشطة الرياضية.

وفي مجال البيئة، والذي يأخذ اهتماما كبيرا في مجال التنمية المستدامة، استمر البنك بالعمل المتواصل مع المؤسسات المختصة لإعادة تدوير النفايات الورقية، وكذلك الاستمرار في توفير حافلات نقل الموظفين لتوفير الوقود وتقليل التلوث البيئي، كما استمر البنك المركزي بتركيب قطع توفير المياه للمغاسل ووضع إرشادات في المرافق الصحية لتوفير استهلاك المياه، ومن جانب آخر، يسعى البنك إلى دعم السياحة من خلال فتح متحف البنك أبوابه للزوار من الطلاب والهواة والدارسين والمهتمين في هذا المجال.

وفي الختام، فإنني أضع بين أيديكم هذا التقرير والذي استطعنا من خلاله إن نرصد أبرز جوانب المسؤولية المجتمعية التي يوليها البنك المركزي اهتمامه تجاه مجتمعه الداخلي والخارجي، أملا أن يكون هذا العمل حافزا للمزيد من العطاء والتعاون نحو تعميق مفهوم المسؤولية المجتمعية، ودافعا للمضي قدما على طريق التميز على النحو الذي يخدم مسيرة الوطن، ويحقق رؤى وتطلعات سيد البلاد جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه.

المحافظ

د. زياد فريز

الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية

الرؤية

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

الرسالة

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة الى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل، وفي سبيل ذلك يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

القيم الجوهرية

الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.	الانتماء:
التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.	النزاهة:
نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.	التميز:
نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.	التدريب والتعلم المستمر:
نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.	المشاركة:
التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الاجراءات والسياسات.	الشفافية:

نشأة البنك المركزي الأردني – أهدافه وطبيعة أعماله

باشرة البنك المركزي أعماله عام 1964 وفقاً لقانونه الصادر عام 1959 وتعديلاته ليحل محل مجلس النقد الذي أنشئ عام 1950، حيث كانت تنحصر مهام الأخير بالإحتفاظ بغطاء الدينار من الجنيهاً الإسترلينية (Sterling Exchange Standard) في الوقت الذي لم يمارس مجلس النقد أي مهام تتعلق بتوجيه السياسة النقدية والرقابة على البنوك. وانطلاقاً من إدراك القيادة الهاشمية لأهمية الحاجة إلى بنك مركزي للقيام بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، فقد تم إصدار قانون البنك المركزي رقم 23 لعام 1971، وقد منحت المادة الثالثة من القانون استقلالية للبنك لتمكينه من أداء مهامه بكفاءة عالية. أما أهداف البنك فقد حددتها المادة الرابعة من قانون البنك المركزي بالمحافظة على الاستقرار النقدي، وضمان قابلية تحويل الدينار والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة، ولتحقيق هذه الأهداف يقوم البنك المركزي في سبيل تحقيق أهدافه بالمهام التالية:

- ١- رسم السياسات النقدية في المملكة وتنفيذها.
- ٢- تحديد نظام وسياسة سعر صرف الدينار.
- ٣- الرقابة على البنوك والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة التي يضعها البنك المركزي بموجب التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية.
- ٤- الرقابة على أي مؤسسة مالية خاضعة لرقابته والإشراف عليها لضمان سلامة مركزها المالي وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة التي يضعها البنك المركزي في تعليمات يصدرها لهذه الغاية.
- ٥- تنظيم نظام المدفوعات الوطني وتطويره بما يضمن توفير نظم أمنة وكفوءة للدفع والتفاس والتسوية في المملكة.
- ٦- تنظيم الإئتمان لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومتطلبات النمو الاقتصادي.
- ٧- إصدار أوراق النقد والمسكوكات، الإحتفاظ بإحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
- ٨- اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية.

٩- وضع القواعد والضوابط اللازمة لقيام البنوك والمؤسسات المالية بالتعامل مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة.

١٠- زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية.

ويقوم أيضا بالعمل كبنك للحكومة والمؤسسات الرسمية العامة ووكيلاً مالياً لها وتقديم المشورة للحكومة لرسم السياسة المالية والإقتصادية وكيفية تنفيذها، ووضع القواعد والضوابط اللازمة لقيام البنوك والمؤسسات المالية بالتعامل مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة.

ويعمل أيضا على زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية والقيام بأي وظيفة أو تعامل مما تقوم به البنوك المركزية عادة وبأي واجبات أنيطت به بمقتضى القانون.

ولتحقيق الإستقرار النقدي يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات النقدية يتمثل أبرزها بمتطلبات الإحتياطي النقدي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم. ومنذ عام 1990 اتجه البنك المركزي إلى استخدام آليات السوق بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى البنوك. كما بدأ منذ أيار 2007 باعتماد نظام المنافذ (Interest Rate Corridor) لإدارة سعر الفائدة والسيولة لدى الجهاز المصرفي. كما ساهم البنك المركزي بتقوية وتحسين سلامة ومنعة الجهاز المصرفي من خلال الرقابة الحصيفة على البنوك والتي تستند إلى أحدث المعايير الدولية. كما وطور البنك المركزي الأردني نظام إلكتروني للمدفوعات الوطنية يتم من خلاله تنفيذ التحويلات الثنائية وتسوية المدفوعات بين البنوك المرخصة وتسوية مراكز التصفية. ويسترشد البنك المركزي الأردني في تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه بأفضل الممارسات والمعايير الدولية التي تتبعها البنوك المركزية في الدول المتقدمة.

ومع نهاية شهر أيلول/٢٠١٦ تم التحرك قدماً ووضع حجر الأساس للبدء بالعمل في الإستراتيجية الوطنية للإشتغال المالي وذلك بإطلاق سته فرق عمل منبثقة عن هذه اللجنة بحيث تغطي عدة محاور أساسية: أنظمة المدفوعات الإلكترونية، التمويل الأصغر، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، الثقافة المالية، حماية المستهلك المالي ومحور تجميع وتحليل البيانات ومؤشرات الأداء. حيث قامت هذه الفرق بإعداد وثيقة الرؤيا الاستراتيجية للإشتغال المالي في الاردن (- Vision Document Policy Statement) والتي تم إطلاقها خلال المؤتمر الإقليمي الثاني الذي تم تنظيمه من قبل البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وتحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة بحيث تمثل هذه الوثيقة خارطة الطريق والحجر الأساس

لرسم وإعداد الإستراتيجية الوطنية للائتمال المالي بشكل يهدف الى تحسين الرفاه الإجماعي بما يتوافق مع محاور الأجندة الوطنية والتوجهات الإستراتيجية للمملكة.

وعليه قام البنك باستحداث دائرة تعنى بحماية المستهلك المالي ووضع الإطار المؤسسي لها وبحيث تتولى العمل على زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية ووضع الضوابط اللازمة لتعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي مع عملائها بما يعزز تنافسية هذه المؤسسات ويساهم في حمايتها من مخاطر السمعة والمخاطر القانونية وبما يضمن مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي وحماية حقوق المتعاملين مع المؤسسات المالية وصونها.

محاور التنمية المستدامة

١- التنمية الاقتصادية:

الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع القرار والتي تساهم في تعزيز مستوى معيشي وصحي مناسب للأفراد من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تساهم في عجلة النمو .

٢- التقدم المجتمعي:

تنمية المجتمع وتنشيطه من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليم ومحاربة البطالة والفقر وتطوير رأس المال البشري والمساهمة في رفع الثقافة لدى الأفراد والمجتمعات .

٣- حماية البيئة:

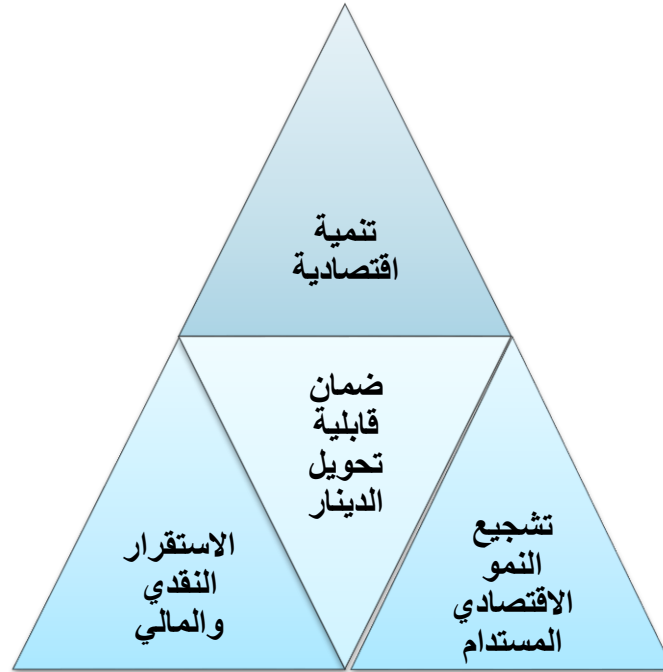
من خلال المحافظة على التوازن البيئي وصولاً بالبيئة الى حالة من التوازن والإنسجام بين عناصرها وفقاً لقانون الإتزان البيئي والمحافظة عليها والإستفادة من الموارد وتنميتها دون الحاق ضرر بها .



دور البنك المركزي الأردني في تحقيق التنمية المستدامة:

١. **التنمية الاقتصادية** : استمدت أهداف التنمية الاقتصادية من أهداف البنك المركزي والتي حددت بموجب قانون البنك المركزي وهي:

- أ- المحافظة على الاستقرار المصرفي والمالي.
- ب- ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني.
- ت- تشجيع النمو الاقتصادي المستدام وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.



٢- **التنمية المجتمعية**: يسعى البنك المركزي الى تحسين نوعية الظروف المعيشية للمجتمع الداخلي من خلال العدالة في التعامل وتوطيد العلاقات بين العاملين و التدريب والتمكين والاهتمام بمكان العمل ورفاه العاملين، كما يسعى البنك المركزي لتعزيز الدور الذي يقوم به تجاه المجتمع المحلي الخارجي من خلال الاستجابة للمبادرات الملكية السامية والتطوير والتعليم المستمر ونشر المعرفة المالية والمصرفية ودعم مؤسسات المجتمع المدني وحماية حقوق الملكية الفكرية ودعم السياحة .

خطة عمل التنمية الاقتصادية في البنك المركزي الأردني

إن خطة العمل للتنمية الاقتصادية مستمدة من الخطة الإستراتيجية للبنك وكافة الإستراتيجيات المساندة حيث تم الإعتماد عليها لتمثل خطط عمل الوحدات التنظيمية ووزعت المهام بموجب مسؤولية ومشاركة كل وحدة تنظيمية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمساندة للبنك المركزي.

التنمية الاقتصادية (٢٠١٥-٢٠١٦)

واصل البنك المركزي تبني سياسة نقدية تتسم بالمرونة والاستجابة السريعة والمناسبة والملائمة للتطورات في الاقتصاد المحلي والاقليمي والعالمي، وبما يساهم في الحفاظ على أركان الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك المحافظة على معدلات تضخم مناسبة، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، والمحافظة على متانة الجهاز المصرفي ومنعته، وحماية حقوق المودعين والمساهمين. هذا إلى جانب توفير اكبر قدر ممكن من السيولة لتمكين البنوك من تلبية احتياجات عملائها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لمحاربة الفقر وتقليل معدل البطالة الامر الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.



التقدم المجتمعي

تستهدف التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي والإنساني تنشيط المجتمعات وتنميتها من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية ومكافحة الفقر والبطالة والتركيز على التدريب وتطوير رأس المال البشري والاستمرار في رفع مستوى الثقافة لدى الأفراد والمجتمعات.

وعليه واستكمالاً لمسيرة البنك في دعم التنمية المستدامة، فقد أنجز البنك خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ العديد من الإنجازات والمساهمات التي اعتمدت مبدأ العطاء الإنساني والتكافل الاجتماعي المستمد من وعي موظفي البنك المركزي الأردني بمهامهم وواجباتهم الرامية إلى تأسيس مجتمع ثابت وتحقيق مبادئ العطاء والتكافل والتفاعل الإيجابي مع العالم والمحيط.

فعلى صعيد المجتمع الخارجي، فقد قام البنك بالعديد من الأنشطة خلال العامين ٢٠١٥-٢٠١٦ حيث تم تقديم الدعم المادي واللوجستي والإداري والتوجيهي لعدة قطاعات من مؤسسات المجتمع المدني العام والخاص. فعمل على دعم الأسر الفقيرة المحتاجة في شهر رمضان المبارك، كما سعى إلى تحسين بيئة التعليم في المجتمع المحلي من خلال مشروع اصلاح المدارس ودعم التعليم بتقديم التدريب المصرفي المستمر للطلبة والمصرفيين داخل وخارج المملكة، كما واصل البنك في توزيع نشرات التوعية بالنقد الأردني تبين فئاته وعلاماته الأمنية.

النشاطات التي تم تنفيذها ضمن محور المجتمع الخارجي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ :

أولاً: التطوير والتعلم المستمر ونشر المعرفة المالية والمصرفية :

واصل البنك مسيرته لدعم التطوير والتعلم ونشر المعرفة المالية والمصرفية ضمن الخطة الإستراتيجية المعتمدة، وذلك إدراكاً من قبل الإدارة العليا للبنك المركزي لأهمية الدور الذي يقوم به البنك في تنمية وتقديم المجتمعات، حيث عمل البنك في هذا المجال بشكل شامل راعى التنوع في الفئات المستهدفة ونوع وحجم المعرفة لتناسب متلقي الخدمة، فكان للبنك حضوراً متميزاً داخل الأردن وخارجه على المستوى الإقليمي، وكان سفيرا ينقل خبراتنا وتجاربنا في المنطقة، وقد نفذ البنك العديد من الأنشطة في هذا المجال خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٦ والتي كان من أبرزها :

❖ على الصعيد الإقليمي، استمر البنك المركزي الأردني في جهوده لنشر المعرفة والتعليم على النطاق الإقليمي، حيث استقبل خلال العام ٢٠١٥ متدربين من مؤسسات خارج الأردن وذلك للتدريب على أعمال البنك بلغ عددهم (٥) متدربين، كما استقبل خلال العام ٢٠١٦ (٨) متدربين.

❖ على الصعيد المحلي، فقد اشتملت جهود البنك المركزي على العديد من الأنشطة أهمها ما يلي :
١. استقبال وفود طلابية رسمية من عدة جامعات وكليات ومدارس أردنية، حيث تم إطلاعهم على البنك المركزي بوحداته وأعماله وآليات إدارة وتنفيذ السياسة النقدية لديه، وأهم إنجازاته بالإضافة إلى اصطحابهم في جولة داخلية تضمنت زيارة متحف النقد وعدد من الوحدات التنظيمية، وبلغ عدد زوار البنك لعامي (٢٠١٥-٢٠١٦) كما يلي :-

عدد الطلاب	العام
٣١٧	٢٠١٥
٢٥٠	٢٠١٦

٢. تدريب شامل لطلبة الجامعات على الأعمال المصرفية بشكل عام وأعمال البنك المركزي بشكل خاص ، حيث بلغ عدد المتدربين لعامي (٢٠١٦-٢٠١٥) كما يلي :-

عدد الموظفين	العام
٤٧	٢٠١٥
٧١	٢٠١٦

٣. شارك العديد من موظفي أسرة البنك المركزي بالتدريس والتدريب في الجامعات والمعاهد الأردنية المختلفة، والذي يتم تحت رعاية ودعم من البنك المركزي الأردني، حيث بلغ عددهم لعامي (٢٠١٦-٢٠١٥) :

عدد الموظفين	العام
١٣	٢٠١٥
٤٢	٢٠١٦

٤. واصل البنك تشجيع موظفيه للاشتراك في برنامج تهيئة الفرص الاقتصادية للشباب الأردني (إنجاز) منذ عام ٢٠٠٧، من خلال تمكين عدد من موظفيه بتقديم دورات إنجاز في مدارس العاصمة ومحافظاتها، حيث يهدف البرنامج إلى بناء وتنمية مهارات الشباب وتعزيز قدراتهم وإبداعاتهم للعب دور أكثر فعالية في الاقتصاد ، حيث بلغ عدد المشاركين في هذا البرنامج ١٠ موظفين لعام ٢٠١٦.

٥. قام البنك المركزي باحتضان صندوق الحسين للإبداع والتفوق، والذي تأسس برعاية جلاله الملك عبدالله الثاني في عام ١٩٩٩، ويتم تمويله من قبل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في الأردن كجزء من مسؤوليتها المجتمعية، حيث يسعى الصندوق لتخطيط وتنفيذ مشاريع تهدف إلى تطوير جودة التعليم العالي والتعليم بشكل عام، كما يسهم في نقل التكنولوجيا وتوظيفها لتعزيز التنمية ودعم إصدار الكتب والمجلات العلمية والدوريات المحكمة والتي تتسجم مع أهداف الصندوق.

٦. قام محافظ البنك المركزي الأردني ونائبه بتلبية العديد من الدعوات لإلقاء محاضرات حول الاقتصاد الأردني والسياسة النقدية والقطاع المصرفي، كما قام بالمشاركة في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية.

٧. الاستمرار بدعم معهد الدراسات المصرفية.

٨. تعتبر مكتبة البنك المركزي مصدر الخدمة المرجعية والبحثية للبنك المركزي، حيث توفر لمستخدميها المعلومات بمختلف أشكالها حيث تقدم خدماتها لموظفي البنك ويسمح للمستخدمين من الخارج باستخدامها مثل الإقتصاديون، المحاسبون، المستشارون وطلبة الجامعات.

٩. قام البنك المركزي في فريه إردب والعقبة بتدريب عدد كبير من موظفي فروع البنوك التجارية العاملة في محافظات الشمال والجنوب بالإضافة إلى عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمواضيع المالية مثل مفوضية العقبة وذلك بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية.

١٠. عقد البنك عدة محاضرات تثقيفية وتوعوية لموظفيه ولؤسسات ووزارات وبنوك التجارية محلية، في مختلف مجالات المعرفة المالية والمصرفية حيث بلغ عدد المحاضرات لعامي ٢٠١٥-٢٠١٦ :

العام	عدد المحاضرات
٢٠١٥	٢٩
٢٠١٦	٢٨

ثانياً: دعم السياحة:

• متحف البنك

إدراكاً من البنك المركزي لأهمية النقد الذي تم تداوله في الأردن عبر العصور، فقد بذل البنك جهوداً استهلكت في بداية الثمانينات لتأسيس متحف النقد حيث افتتح رسمياً عام ١٩٨٨ في عهد المغفور له بإذن الله الملك حسين بن طلال في مبنى البنك المركزي، وتشتمل معروضات المتحف على مجموعة من المسكوكات القديمة والحديثة التي تم تداولها في الأردن منذ العهد اليوناني ولغاية آخر إصدار أردني من المسكوكات مع تركيز خاص على الفترات الإسلامية، إضافة إلى إصدارات مجلس النقد الأردني من الأوراق النقدية والمسكوكات وكذلك إصدارات البنك المركزي الأردني من أوراق النقد والمسكوكات المتداولة والميداليات التذكارية.



ويقوم المتحف بتقديم الخدمات التعليمية ومساعدة البحث العلمي إضافة إلى تأريخ وترويج تاريخ الأردن ومنطقة بلاد الشام النقدي، ويظهر الجدول أدناه تطور أعداد زوار المتحف لعامي (٢٠١٥-٢٠١٦):

العام	المدارس والجامعات والوفود الرسمية	الأفراد	المجموع
٢٠١٥	٦١٣	٣٦٣	٩٧٦
٢٠١٦	٤٣٠	١٧٦	٦٠٦

ثالثاً: تقديم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني

عمل البنك برغبة أكيدة وحرص كبير في مجال التنمية المستدامة والعطاء المجتمعي والإنساني بمعناه الواسع لما يجسد ذلك من مبادئ أساسية في التنمية الاقتصادية المنشودة، والتي أرسى دعائمها جلالة الملك عبدالله الثاني، فتم النظر في هذا المجال بشمولية من حيث الفئات المستهدفة ونوعية الدعم حيث قام البنك بإنجاز العديد من الأنشطة لعامي (٢٠١٥ - ٢٠١٦) والتي من أبرزها ما يلي :

١. أطلق البنك حملة "عمان معنا اطحى" لتنظيف ودهان الأرصفة لشارع الملك حسين.
٢. قام البنك بمناسبة شهر رمضان الفضيل في عام ٢٠١٦ بتوزيع طرود خيرية لـ ٥٠ عائلة مستورة في منطقة غور المزرعة.
٣. أطلق البنك حملة "كتابي لك" للتبرع بالكتب الفائضة عن الحاجة حيث تم التبرع بها للمكتبة الوطنية.
٤. قام البنك بتوقيع اتفاقية مع الهيئة الخيرية الهاشمية ووضع صندوق في البنك المركزي للتبرع بالملابس والاحذية والالعاب (مشروع بنك الملابس) .



رابعاً: التعاون في المجال الصحي

يولي البنك المركزي اهتمامه بالجانب الصحي، على الصعيدين الداخلي والخارجي وقد تجلّى ذلك في العديد من النشاطات التي يقوم بها البنك والتي من أبرزها:

- اعتاد البنك وبالتعاون مع مديرية المركز الوطني لبنك الدم على تنظيم حملات تبرع بالدم بشكل دوري حسب المواعيد المقررة بين الجهتين.
- يقوم البنك المركزي بدعم مؤسسة الحسين للسرطان من خلال:
 ١. عمل اشتراكات وبطاقات لكافة العاملين لديه والمنتفعين من الخدمات الطبية.
 ٢. التنسيق مع البرنامج الأردني لسرطان الثدي لإجراء فحص دوري لموظفات البنك داخل عيادة البنك المركزي.



خامساً: الاستجابة لمتطلبات طارئة ومستجدة ومبادرات ملكية سامية في مجال المسؤولية المجتمعية عند صدورها.

- حشد الجهود الدولية لتوفير التمويل اللازم لدعم قطاع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة وآجال مناسبة.
- تعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك، و ذلك من خلال تطوير نظام مدفوعات وطني حديث و آمن و كفؤ و توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الرقمية المختلفة وذلك من خلال الانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة غير ورقية (إلكترونية) عبر شبكة الأنترنت، وبما يمكن المواطنين من تنفيذ معاملاتهم الإلكترونية بسرعة ودقة وكفاءة عالية.
- الاستمرار بمشروع التعليم المالي والمجتمعي.
- واصل البنك المركزي الأردني نشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة لقطاعات رئيسية في المجتمع، من بينها: التعليم المالي المجتمعي في المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ووسائل الإعلام، والمرأة، والمجتمعات الريفية، والتعليم المالي الإلكتروني، ومجالات أخرى عديدة.

حماية حقوق الملكية الفكرية في البنك المركزي.

يعود اهتمام البنك المركزي بحماية حقوق الملكية الفكرية الى عام ١٩٨٥، بالتزامن مع إنشاء دائرة الحاسوب آنذاك، حيث احتفظ البنك بوثائق رخص البرمجيات التي تم تزويده بها من قبل الشركات الموردة للأجهزة، واستمر البنك بذلك حتى عام ١٩٩٢ حين صدر قانون "حماية حقوق الملكية الفكرية" في الأردن رقم (٢٢).

وفي عام ١٩٩٩، وبمشاركة البنك المركزي قامت جمعية البنوك بتشكيل لجنة خاصة لدراسة تطبيق القانون في البنوك والطلب من "الجمعية الأردنية لحماية حقوق المؤلف" إعطاء مهلة للبنوك لتصويب أوضاعها .

وفي عام ٢٠٠٠، وبعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، أصدر محافظ البنك المركزي بلاغاً داخليا مفاده: "نظرا لقرب تطبيق قانون حماية حق المؤلف في الأردن فإنه يمنع منعاً باتاً القيام بتنزيل أي برمجيات على أجهزة البنك دون الحصول على موافقة الجهات المختصة" ، وعليه تم البدء بالقيام بكشف ميداني دوري على الأجهزة للتأكد من البرمجيات المثبتة عليها. وقد استمر البنك خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ باعتماد السياسات والإستراتيجيات والمواثيق المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتي تشمل:

- ١ . إستراتيجية المعلومات الخاصة بالتعامل مع المعلومات التي تشمل ضرورة التوافق مع القوانين والأنظمة.
- ٢ . السياسة الخاصة بأمن وحماية المعلومات: التي اشتملت على فصل خاص بالتطابق مع التشريعات الأردنية والدولية وخصوصا حماية حقوق الملكية الفكرية.
- ٣ . ميثاق السلوك المهني الخاص بأمن وحماية المعلومات: الذين انبثق من سياسة أمن وحماية المعلومات وتم توزيعه على كافة الموظفين حيث طالب بضرورة مراعاة حقوق الملكية الفكرية عند تنفيذ أعمالهم داخل البنك.
- ٤ . مكتبة نظم المعلومات: من مهامها حصر ومتابعة كافة الرخص الخاصة بالتجهيزات الحاسوبية في البنك.

واستمر البنك باعتماد أسلوب تقني لإدارة عملية تنزيل البرمجيات على أجهزة الحواسيب الشخصية من خلال نظام مركزي يعطي صلاحية التنزيل لقسم محدد، وبحيث لا يقوم هذا القسم بتنزيل البرمجيات إلا بعد أن يكون هناك ترخيص لهذه البرمجيات.

وفي مجال التطوير يعمل البنك حالياً لتطبيق أنظمة داخلية لإدارة التجهيزات الحاسوبية ومراقبة التغييرات عليها وفق الأنظمة والتعليمات الداخلية وبما يضمن عدم تجاوز الترخيص بهذه التجهيزات حيث أن عملية تثبيت أي نظام حالياً تحتاج إلى أن يكون هذا النظام قد تمت الموافقة على شرائه سابقاً وتم استلام الترخيص الخاص به وعلى أن يتم توثيق عملية تثبيت النظام على الأجهزة من خلال عدد من النماذج التي أعدت لهذه الغاية.

النشاطات التي تم تنفيذها ضمن محور المجتمع الداخلي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٥

❖ العدالة في التعامل وتوطيد العلاقات بين الموظفين

تكافؤ الفرص بين كافة العاملين

١- تكافؤ الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة :

يحرص البنك على توفير كافة التسهيلات للعاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من ممارسة عملهم ببسر وسهولة. والجدول التالي يوضح عدد موظفي البنك المركزي من ذوي الاحتياجات الخاصة:

عدد الموظفين	العام
٤	٢٠١٥
٤	٢٠١٦

٢- تكافؤ الفرص للإناث :

يعتبر البنك المركزي الأردني من أوائل المؤسسات الرائدة في الاهتمام بالمرأة، حيث تشكل المرأة حوالي نصف رأس ماله البشري، وهنا يفخر البنك المركزي الأردني بتعيين أول نائب محافظ امرأة على صعيد البنوك المركزية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي بدوره يعزز ويؤكد دور البنك المركزي الأردني في دعم المرأة لتتبوأ أفضل المراكز في الدولة في المجال المصرفي والاقتصادي والمالي.

٢- أ - مساهمة الإناث (الموظفات) في العمل:

% من إجمالي الموظفين	
٢٠١٦	٢٠١٥
%٤٨,٨٨	%٤٨,٤٢

يظهر الجدول أعلاه نسبة الإناث العاملات في البنك خلال عامي (٢٠١٦-٢٠١٥) وهذا يؤكد على حرص البنك المركزي الأردني واهتمامه بدعم المرأة وإفساح المجال لها لتأخذ مكانها في سوق العمل جنباً إلى جنب مع الرجل.

٢-ب - مساهمة الإناث في الإدارة (الوسطى والعليا):

% من الإدارة (الوسطى والعليا)	
٢٠١٦	٢٠١٥
%٢٤,٥٠	%٢٣,٤٠

ومن الجدير ذكره أن معايير التوظيف والترقيات والتدريب والتطوير لدى البنك لا تستهدف نسبة محددة لمشاركة المرأة وإنما تعتمد الكفاءة التي تستند لأسس ثابتة وشفافة تعتمد أفضل الممارسات العالمية في هذه المجالات، والجدول أدناه توضح نسب مشاركة المرأة في التعيينات والترقيات والتدريب والتطوير والدوران الوظيفي.

٢-ج - نسبة الإناث في التعيينات :

% من كافة العاملين	
٢٠١٦	٢٠١٥
%٤٧,٠٥	%٤٦,٦٠

٢-د - نسبة الإناث في الترقيات :

% من كافة العاملين	
٢٠١٦	٢٠١٥
%٥٤,٣٠	%٤٦,٧٠

٢-هـ - نسبة الإناث في التدريب والبعثات:

% من كافة المتدربين	
٢٠١٦	٢٠١٥
%٤٣	%٤٠

٢-و - نسبة الدوران الوظيفي للإناث:

% من كافة العاملين	
٢٠١٦	٢٠١٥
%٠,٩٠	%٢,٦

٢-ز - نسبة الرضا الوظيفي للعاملين في البنك المركزي الاردني :

٢٠١٦	٢٠١٥	الفئة
%٧٨,٥٠	%٧٩,٣٠	الموظفون
%٨٧,٠٧	%٨٦,٢٦	المستخدمون
%٧٩,٩٨	%٨٠,٢٤	رضا العاملين

٣. تكافؤ الفرص حسب التحصيل العلمي:

يقوم البنك المركزي بعمل جدول تصنيف للوظائف، وبطاقات وصف وظيفي، تشمل كافة الوظائف التنفيذية والإشرافية تفصل متطلبات التحصيل العلمي لكل وظيفة معتمدة أفضل الممارسات العالمية والتجارب السابقة في هذا المجال، حيث تغطي الوظائف المطلوبة في البنك كافة المؤهلات العلمية من شهادة الثانوية العامة وحتى شهادات الدراسات العليا إضافة إلى الشهادات المهنية.

% من كافة العاملين		
٢٠١٦	٢٠١٥	
٦,٤%	٦,٥%	ثانوية عامة
٩,٦%	٩,١٧%	دبلوم متوسط
٤٩,٩%	٤٩,٤%	بكالوريوس
٣٣,٧%	٣٤%	دراسات عليا *

* (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه)

❖ التدريب والتمكين

● التدريب :

يسعى البنك منذ نشأته إلى تعزيز المعارف وتطوير القدرات للموظفين من خلال إشراكهم في الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية التي لها علاقة مباشرة في عمل البنك أو من خلال ابتعاث موظفين للحصول على شهادات علمية في مختلف مجالات العمل في القطاع المصرفي داخل وخارج المملكة.

نسبة الاستفادة من التدريب

% من كافة العاملين	
٢٠١٦	٢٠١٥
٤٣%	٤٠%

تشير النسب في الجدول أعلاه لاستفادة موظفي البنك من التدريب حيث يبدي البنك المركزي اهتمامه وحرصه على تدريب وتطوير موظفيه لمواكبة متطلبات العمل وبما ينسجم مع أهدافه الإستراتيجية ورسالته ورؤيته .

• التمكين:

أ- التفويض والمشاركة في السياسات والقرارات :

إن التفويض والمشاركة في صنع القرارات داخل البنك المركزي الأردنيّ هو أحد الأساليب التي يلجأ إليها البنك المركزي لتمكين موظفيه وإكسابهم مهارات وخبرات المدراء والقادة الإداريين، حيث يستند البنك في ذلك إلى نظام تفويض الصلاحيات المنبثق عن التعليمات التطبيقية للتوقيع الموجود منذ نشأة البنك المركزي والذي يتم مراجعته وتعديله بشكل سنوي، والذي بدوره يقلص التسلسل الإداري والحد من البيروقراطية والتركيز على موظفي الخط الأول بما يضمن تقديم أفضل الخدمات لمتلقي الخدمة، ويوضح الجدول أدناه عدد الموظفين المفوضين بالتوقيع (أ و ب) نيابة عن البنك المركزي.

عدد المفوضين بالتوقيع (أ ، ب)		
٢٠١٦	٢٠١٥	
٩٧	٩٧	توقيع أ
٥٨	٤٨	توقيع ب

كما أن البنك يتبع إستراتيجية فعّالة بما يخص الاتصالات الداخلية والتي شملت قنوات الاتصال الأفقية والعمودية، الرسمية لغير الرسمية وذلك لنقل ومشاركة المعرفة بين الموظفين بما يثري خبرات الموظفين ورفع كفاءاتهم ويمكنهم من تسلم مهام ومناصب إدارية وقيادية بسلاسة وبمستوى عالي من المؤسسية.

ب- التقدير والتكريم:

تهدف إستراتيجية إدارة الموارد البشرية إلى تحفيز كافة العاملين وتشجيع روح العمل الجماعي وتنمية روح الإبداع والتميز وتمكين الموظفين بما ينسجم والمبادئ الأساسية لنظام الموظفين مدعومة بتوفير بيئة عمل صحية ومناسبة، حيث يكافئ الأداء المتميز لموظفيه ومستخدميه من خلال تطبيق عدة آليات لتحفيزهم منها أسس منح المكافآت المالية، كتب الشكر الموجهة من الإدارة العليا للعاملين الذين يقومون بأعمال متميزة تساعد في تحسين أداء البنك، وآلية اختيار الموظف/المستخدم المتميز التي تعتمد أسس واضحة لتكريم كل من قام بعمل متميز، أو حصل على تقييم أداء سنوي متميز أو تقدم بفكرة إبداعية، أو صدر عنه سلوك متميز حيث يتم التكريم من

الإدارة العليا بناءً على تنسيب من لجنة الموارد البشرية بشكل ربع سنوي. ونورد أدناه أهم ما تم انجازه خلال فترة ٢٠١٥-٢٠١٦:

- قامت لجنة النشاط الاجتماعي بتنظيم حفل تكريم الزميلات والزملاء الذين أمضوا عشرين عاماً وعشرة أعوام في خدمة البنك المركزي.
- كما نظمت حفل تكريم للزميلات والزملاء الذين انتهت خدماتهم في البنك.
- تقديم المكافآت المالية ويتم ذلك بموجب تعليمات معلنة وصريحة توجب تقديم مكافأة لكل من كلف بقرار من المحافظ بمهمة خاصة كالدراسات والتقارير وتقديم الخبرات والاستشارات ضمن فترة محددة.
- تكريم الموظفين المتميزين.
- تكريم موظفات البنك المركزي بمناسبة حلول يوم المرأة العالمي وعيد الأم.



أ- رفع الجاهزية الالكترونية:

قدر البنك مدى أهمية الجاهزية الالكترونية في رفع كفاءة الموظفين من حيث كم ونوع الإنجاز فقام خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بالإجراءات التالية لرفع الجاهزية :

١. الاستمرار بربط أجهزة المركز من خلال نظام تحسين إدارة التجهيزات الحاسوبية.
٢. الاستمرار بتحديث برنامج مكافحة الفيروسات على أجهزة المستخدمين.
٣. تزويد كل الموظفين بخدمة الانترنت.
٤. توفير جهاز حاسوب لكل موظف وتوفير أجهزة محمولة للوظائف التي تتطلب أعمال خارج البنك مثل المفتشين.
٥. توفير طابعة واحدة لكل قسم على الأقل.
٦. استمرار العمل على تحديث الأجهزة وفق أحدث المواصفات، حيث يتم الاستغناء عن الأجهزة التي يزيد عمرها التشغيلي عن (٥) سنوات.
٧. تزويد الموظفين الجدد بخدمة البريد الالكتروني لتغطي الخدمة كافة الموظفين أولاً بأول.
٨. توفير مركز للتعافي من الكوارث.

ب- التكيف والإضاءة

يراعي البنك توفير بيئة صحية تساعد على إنجاز الأعمال المطلوبة من العاملين بكفاءة وفعالية وتساعد على الإبداع، فقد تم تزويد البنك بأجهزة تكيف ذات فعالية عالية، وموفرة للطاقة بالإضافة إلى توفير بيئة صحية سليمة خالية من الأمراض، كما ان نظافة البنك العامة يتم الاعتناء بها بشكل مستمر من قبل شركة متخصصة في هذا المجال لتوفير البيئة النظيفة والصحية.

ج- فرق الإنقاذ وخطط الطوارئ

حرص البنك ومن خلال شعبة السلامة العامة في البنك المركزي الاردني على تشكيل وتاهيل وتدريب فرق الطوارئ (إطفاء، إنقاذ ، إسعاف ،إرشاد) تعمل وفق خطط معدة مسبقاً، تحدد مهام ومسؤوليات هذه الفرق وتم تدريبهم بالتنسيق مع المديرية العامة للدفاع المدني وتم اجراء عدد من تمارين الاخلاء وتجارب الحريق في المركز وفرعي البنك في مدينة اربد والعقبة يتم فيها تفعيل خطط الطوارئ والاخلاء وكيفية التعامل مع الحدث الطارئ لا قدر الله .

د- عيادة دائمة في موقع البنك

يوجد في البنك عيادة مجهزة تجهيزا مناسباً لاستقبال المرضى من الموظفين ولإسعاف الحالات الطارئة، في حين يتم تحويل الحالات المرضية الأخرى إلى المستشفيات والعيادات المتخصصة، كما تتولى العيادة متابعة وتنظيم حملات التبرع بالدم بالتعاون مع وزارة الصحة، والتي تتيح للموظف التبرع بالدم دون تحمل عناء ومشقة الذهاب الى بنك الدم، كما تقوم العيادة بتوفير بعض المطاعيم للوقاية من الأمراض المعدية.

هـ- المرافق العامة

يتوفر في البنك مكتبة متخصصة في المجالات المصرفية والاقتصاد، ومقصفين في فرعه الرئيسي عمان إضافة لمقصف في كل من فرع محافظة إربد وفرع محافظة العقبة حيث تعمل هذه المقاصف على توفير وجبات خفيفة مع المشروبات الساخنة والباردة وبأسعار رمزية، كما يوجد مصلى ومواقف سيارات للموظفين حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمة (٢٢٦) موظفاً ومستخدم.

أ- الرعاية الصحية

يوفر البنك المركزي تأمين صحي لجميع العاملين لديه الذين على رأس عملهم والمتقاعدين ولوالديهم وأزواجهم وأبنائهم، سواء كانت المعالجة داخل المملكة أو خارجها إذا اقتضت الضرورة. حيث بلغ عدد المنتفعين من التأمين الصحي والخدمات الطبية في البنك خلال عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ م.

عدد المنتفعين من التأمين الصحي والخدمات الطبية	
٢٠١٦	٢٠١٥
٤٩٧١	٤٨٦٧

وحرصا على صحة وسلامة العاملات في البنك، وبالتنسيق مع البرنامج الأردني لسرطان الثدي، يتم إجراء فحص سريري لسرطان الثدي داخل عيادة البنك المركزي وبشكل دوري للموظفات الراغبات بإجراء هذا الفحص، ويعقد البنك أيضا محاضرات توعوية أخرى بمواضيع مختلفة.

ب- السكن

استمر البنك في توفير قروض إسكان لجميع العاملين لديه بشروط ميسرة وفترة سداد طويلة تصل إلى ثلاثين سنة لمساعدتهم في تأمين سكن كريم لهم ولعائلاتهم بطريقتي التمويل الإسلامي والفائدة المباشرة، ويظهر الجدول ادناه المستفيدين من قروض الاسكان والادخار.

العدد	٢٠١٥	٢٠١٦
المستفيدين من قروض/ تمويل الاسكان	٥١	٣٦
عدد المستفيدين من سلف الادخار	٨١٨	٦٨٤

ج- الأنشطة الاجتماعية

تعزيزاً لمبدأ التكافل الاجتماعي وترسيخاً لقيمنا الجوهرية لتأكيد الانتماء يوجد لدى البنك صناديق تعمل على مساعدة الموظفين في حال تعرضهم لضائقة مادية، وقد تم تنظيم آليات الصرف منها ضمن تعليمات واضحة وشفافة، وهي:

١- صندوق المساعدات الإنسانية

ويصرف منه للمساعدة في تغطية بعض مصاريف الوفاة، لحالة الوفاة للموظف/الموظفة أو أحد أبنائهم أو الأب أو الأم إضافة لتغطية نفقات معالجة حالات الإعاقة المستعصية غير المشمولة بالتأمين وذلك لكافة أبناء العاملين في البنك.

٢- سلفة صندوق لجنة النشاط

تصرف السلفة للمشارك الذي يقع في ضائقة مالية وذلك بضمان استحقاقاته من صندوق الادخار وبكفالة موظفين اثنين بما يعزز قناعة اللجنة بذلك، وعدم إمكانية حصوله على سلفة من صندوق الادخار.

٣- الأنشطة الترفيهية:

ولتوطيد أواصر التعاون بين الموظفين وتوفير بيئة تعزز المشاركة، تعمل لجنة النشاط في البنك المركزي على تنظيم العديد من الأنشطة الترفيهية ضمن خطة سنوية شاملة تراعي متطلبات كافة العاملين وعائلاتهم فتغطي الأنشطة الرياضية والرحلات الداخلية والخارجية والمناسبات الدينية والاجتماعية لتشارك الموظفين في أفراحهم وأتراحهم إضافة إلى الأنشطة الثقافية مثل المحاضرات والندوات وذلك ضمن تعليمات تنظم آليات العمل.

ويتم تنظيم النشاط وتقديم الدعم المالي بشكل شبه كلي أو جزئي مع توفير تسهيلات الدفع والتقسيت للموظف وأفراد عائلته لتشجيعهم بالمشاركة، وقد قامت اللجنة بتنظيم الأنشطة التالية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦:

أ- الرحلات.

- إلى الديار المقدسة لأداء مناسك العمرة.
- إلى البحر الميت.
- إلى مدينة العقبة ووادي رم.

ب- الرياضة.

إيماننا من البنك بأن العقل السليم في الجسم السليم ولأهمية الرياضة لبناء جسم قوي ومجتمع متماسك ودورها في تعزيز التواصل وبت روح العمل الجماعي بين العاملين يدعم البنك بشكل مستمر الأنشطة الرياضية حيث يوجد شعبة خاصة في لجنة النشاط الاجتماعي تعمل على التخطيط والتنظيم والتنفيذ للعديد من الأنشطة الرياضية التي يراعى فيها التنوع حيث شملت دورات سباحة تعليمية وكارتينج، وبولينج، وكرة طاولة، إضافة إلى تدريبات مستمرة على مدار العام لكرة القدم، كذلك يتم تنظيم بطولة كرة القدم السنوية. كما وتوفر شعبة الرياضة في لجنة النشاط الاجتماعي بالتعاون مع نوادي صحية عروض اشتراكات للموظفين وبأسعار تفضيلية في نوادي متعددة لتراعي التوزيع السكني لموظفي البنك المركزي.



الحفاظ على البيئة

يأخذ مجال البيئة اهتماما كبيرا في التنمية المستدامة، فقد نصت الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي على أن البنك المركزي لا يعمل بمعزل عن البيئة، حيث انه يتأثر ويؤثر بالبيئة، وفي هذا الإطار يضع البنك سلامة البيئة على سلم أولوياته، ويبذل الجهود اللازمة للحفاظ على البيئة وحماية حق الأجيال القادمة في العيش في مجتمع ذو بيئة نظيفة، وقد تبنى البنك المركزي ضمن خطة ومنهجية عمل مسؤوليته المجتمعية عددا من الإجراءات والبرامج ومؤشرات الأداء للحفاظ على البيئة كما سبق وأشرنا، وكما هو معروف، فإن الاهتمام بالبيئة يعتبر ركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة ومستقبل الأجيال القادمة التي لها الحق في العيش الكريم والأمن وذلك بإحداث تأثيرات إيجابية في حياة المجتمع، من خلال نشر الأفكار النافعة والأخذ بالممارسات المفيدة والمنتجة التي تحافظ على الموارد، وفي هذا المجال يحرص البنك المركزي على ضرورة الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة واقتراح الحلول لتوفير وترشيد الاستهلاك لموارد الطاقة في مباني البنك، ومن أهم الأنشطة التي يحرص البنك المركزي على القيام بها باستمرار سعيا منه للحفاظ على البيئة ما يلي:



أ- إعادة تدوير النفايات الورقية

استمرار عمل البنك في الاتفاقية المبرمة مع مؤسسة (الأجيال)، بتزويد المؤسسة بالورق التالف لإعادة تدويره، وتقوم المؤسسة باستبدال كل طن من هذه النفايات الورقية ب (٥) مواعين ورق، كما عمل البنك المركزي على اقتناء آلات حديثة لإتلاف النقد، حيث ساهمت هذه آلات الجديدة على التخفيف من انبعاثات الغازات في الجو، مقارنة مع الطرق القديمة المتبعة في عملية إتلاف النقد (الحرق).



ب- ترشيد استهلاك المياه

حرص البنك على ضرورة تخفيض استهلاك المياه باعتبار أن المياه ثروة وطنية يجب المحافظة عليها، وتحقيقاً لهذا الهدف قام البنك بعدة تدابير من شأنها تخفيض استهلاك المياه أهمها:

- ١- استخدام قطع توفير المياه (Adaptors) لصنابير المياه لترشيد الاستهلاك.
- ٢- استخدام البنك نظام (Flush Valve) الذي يوفر نسبة كبيرة في استخدام المياه داخل الوحدات الصحية.
- ٣- يملك البنك طاقماً من الفنيين لإصلاح أي عطل قد يلحق بشبكة التمديدات الصحية في مباني البنك.
- ٤- بث الوعي بطرق تقنين استخدام المياه من خلال نشرات على الانترنت وتعاميم ومذكرات داخلية.
- ٥- تخفيض عبوات السيفون لتصبح لترا ونصف لتقليل كمية المياه المصروفة في دورات المياه.



ج- ترشيد استهلاك الكهرباء

إدراكاً من البنك المركزي للعجز الكبير الذي تتحمله خزينة الدولة نتيجة تحملها فاتورة النفط المستورد سنوياً، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني ومعيشة المواطنين، فقد حرص البنك على ترشيد استهلاك الكهرباء في مبانيه بثتى الوسائل الممكنة والمتاحة، وتحقيقاً لهذا الهدف، قام البنك باتخاذ العديد من الإجراءات من بينها:

١. نشر ثقافة المحافظة على موارد الطاقة من خلال نشر البلاغات والتعاميم بصورة مستمرة من قبل البنك بضرورة التأكد من إطفاء الإنارة، وتوزيع النشرات والتعاميم والبلاغات

بضرورة المحافظة على الموارد، ونشر التعاميم الواردة من وزارة الطاقة والثروة المعدنية من خلال البريد الإلكتروني على كافة العاملين، وإرسال كتب تنبيه للموظفين الذين لا يقومون بإطفاء أجهزة الحاسوب العائدة إليهم بعد مغادرتهم البنك.

٢. تخفيف الإنارة في الممرات والمكاتب.

٣. عدم تشغيل أجهزة التدفئة شتاءً إذا كانت درجة الحرارة الخارجية أكثر من (١٨) درجة مئوية وعدم تشغيل أجهزة التكييف صيفاً إذا كانت درجة الحرارة أقل من (٢٥) درجة مئوية وعدم تشغيل التكييف والتدفئة خارج أوقات الدوام الرسمي.

٤. الاهتمام بصيانة وتنظيف فلاتر أجهزة التكييف حيث من الصعب أن يمر الهواء من خلال فلاتر غير نظيفة وبالتالي تستهلك المكيفات مزيداً من الطاقة وترفع من فاتورة الاستهلاك.

٥. استخدام مصابيح ترشيد الطاقة وعدم استخدام السخانات الكهربائية الخاصة في المكاتب لما تنطوي عليه هذه السخانات من استهلاك كبير للكهرباء

٦. عدم فتح الشبابيك في حال وجود أنظمة تكييف عاملة في مباني البنك وإسدال الستائر (العازلة) لمنع دخول الحرارة الخارجية الى الداخل.

٧. إطفاء الإنارة وأجهزة التكييف والحواسيب وماكينات التصوير والطابعات عند انتهاء الدوام الرسمي وقبل مغادرة المكتب.

ويظهر الجدول ادناه كمية استهلاك الكهرباء بالكيلو واط للاعوام من ٢٠١٥-٢٠١٦ :

العام	استهلاك الكهرباء بالكيلو واط
٢٠١٥	٣,٨٧٣,٣١٨
٢٠١٦	٣,٧٥١,٩٤٩



د- المساهمة في تقليل التلوث البيئي وترشيد استهلاك الوقود

وتحقيقاً لهذا الهدف قام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من الاجراءات للحد والتقليل من التلوث البيئي وهي :

١- ترشيد وإعادة استخدام الورق لحماية البيئة والمحافظة على الموارد، من خلال اتفاقية إعادة تدوير النفايات الورقية والعمل على تعديل المواصفات القياسية للطابعات بحيث تحتوى بشكل إجباري على ميزة الطباعة على الوجهين للتقليل من الورق المستهلك في عملية الطباعة.

٢- تنفيذ خطة لتشغيل الآلات الطابعة متعددة الإستخدامات وذلك للتقليل من عدد الطابعات الموجودة لدى الموظفين وتقليل تكلفة استهلاك الورق والأحبار والكهرباء.

٣- مواجهة مخاطر انبعاث غار الكربون لما له الأثر الكبير والمباشر في خطر التصحر والانبعاث الحراري من خلال اقتناء نظام إتلاف آلي متكامل لإيقاف عملية الحرق نهائياً.

٤- حفاظاً على السلامة العامة تم استبدال بعض الانظمة العاملة بغاز الهالون (BCF) بغاز صديق للبيئة (FM200).

٥- توفير وسائل النقل الجماعي لموظفي البنك بما يقلل بصورة كبيرة من استعمال الموظفين لسياراتهم مما يترك أثراً إيجابياً على البيئة وذلك بالتقليل من انبعاث غاز الكربون حيث بلغ عدد الخطوط نقل الموظفين لعاملة في البنك (٩) خطوط موزعة في انحاء مختلفة من المملكة.

٦- قام البنك بامتلاك سيارات الهايبرد للتقليل من تلوث الغلاف الجوي .

٧- الالتزام بعدم التدخين داخل مباني البنك باستثناء الأماكن المخصصة لذلك.

٨- توفير بيئة عمل صحية وأمنة ومثالية تسهم في زيادة إنتاجية العاملين وتسهل أداؤهم لمهامهم بما يحقق الأهداف المؤسسية والتشغيلية التي تضمن توفر كافة التجهيزات ووسائل السلامة العامة والأمن والبيئة المريحة والنظيفة والخدمات مثل: التجهيزات المكتبية المناسبة والإنارة والتهوية وخطط الطوارئ والإنقاذ وعيادة البنك.

- ٩- توفير معقم الأيدي عند كافة المداخل والمخارج والمصاعد درءاً للأمراض وتزويد العاملين وعائلاتهم بمطاعيم الأنفلونزا وتوزيع نشرات التوعية الصحية.
- ١٠- إلزام المقاولين والمتعهدين المنفذين لأعمال الإنشاءات داخل البنك بشمول أعمال التنظيف ضمن المناقصة وذلك بطرق فنية لا تؤثر على البيئة المحيطة والتخلص من الأنقاض أولاً بأول.



البنك المركزي الأردني

هاتف : ٤٦٣٠٣٠١ (٦ ٠٠٩٦٢)

فاكس : ٤٦٣٩٧٣٠ / ٤٦٣٨٨٨٩ (٦ ٠٠٩٦٢)

ص.ب. ٣٧ عمان ١١١١٨ الأردن

Website: <http://www.cbj.gov.jo>